

سؤال التنمية وشروط الإقلاع الاقتصادي من منظور مالك بن نبي

The question of development and the conditions for economic take-off from the perspective of Malik BenNabi

نايلي إلهام¹، معتوق سامية²

MAATOUK Samia NAILI Ilham

¹مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين - جامعة أم البواقي، الجزائر، ilham.naili@univ-oeb.dz²مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين - جامعة أم البواقي، الجزائر، samia.maatouk@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 2022-03-31

تاريخ القبول: 2022-02-27

تاريخ الاستلام: 2022-01-02

ملخص:

يرمي هذا البحث إلى تقديم قراءة نوعية لمشروع الإقلاع الاقتصادي عند مالك بن نبي، حين يتعلق الأمر بهندسة المعالم الكبرى لهذا المشروع، مما يترتب على ذلك عدة مشكلات جزئية تتدرج كلها تحت إشكالية رئيسية تضع على المحك دور الإنسان في حركة الحضارة في تعاطيه مع سؤال التنمية، بناء عليه فإن البحث ينتمي إلى البحوث الكشافية الوصفية، إذ أنها تحاول استكشاف الفلسفة الكامنة في فكر مالك بن نبي وكتاباتته حول مشروعه النهضوي، مع التعرض أحيانا إلى المنهج التحليلي الاستنباطي الذي يهدف إلى استخراج أفكار خاصة من مجموع أفكار الباحث تمت بصلة إلى موضوع التنمية.

يعالج البحث الفرضية القائلة بأن فشل مشاريع الإقلاع في العالم الإسلامي مرجعيته تغييب الجانب الإنساني فيها، إن هذه الفرضية تخلع عن التنمية الصفة المادية البحتة وتعطي لها بعدا ثقافيا بالمنظور المالكي، تجعلنا نصل إلى نتيجة منطقية مفادها أن نجاح أي مشروع إقلاع مرتبط سببيا وحتميا بفاعلية إنسانية في إطار ثقافة تستجيب لمعطياته وأصالته.

الكلمات المفتاحية: مالك بن نبي؛ الحضارة؛ التخلف؛ التنمية الاقتصادية؛ الإقلاع الاقتصادي.

تصنيف JEL : O1:F63

Abstract:

This theoretical work aims to present a specific reading of M. bennabi's economic takeoff project, When it comes to the engineering of the major milestones of this project, it follows a number of partial problems, all of which fall under a major problem At stake is the role of man in the movement of civilization in his cooperation with Development question, Accordingly, this research belongs to descriptive scouting research, as it tries to explore the philosophy underlying Malik ben Nabi's thought and his writings on his renaissance project with exposure sometimes to the deductive analytical method with exposure sometimes to the deductive analytical method that aims to extract special ideas from the researcher's total ideas related to the question of development, The research deals with the

hypothesis that the failure of take-off projects in the Islamic world is cause of the absence of the human side in it.

This hypothesis removes the material character of the research and gives it a cultural dimension in the Maliki perspective that makes us reach a logical conclusion that the success of any take-off project is linked causally and inevitably to human effectiveness within the framework of A culture that responds to its meanings and originality.

Keywords:Malik Ben Nabi, Civilization, Underdevelopment, EconomicDevelopment, Economic take off.

JELClassification Codes : F63 ;O1

1. مقدمة:

أصبحت قضية التنمية مشكلة العصر، تستلزمها ضرورات المرحلة ويفرضها منطق التحدي الحضاري، الذي يرغب معه كل مجتمع أن يتبوأ الموضع المحقق لوجوده ضمن حركة التقدم والتدافع الحضاري العالميين، ويضمن لنفسه مكانا في ساحة الحدث الإنساني. فدول الشمال تسعى للمحافظة على تقدمها وريادتها الحضارية مسخرة في ذلك كل الآليات والإمكانات والوسائل والمخابر والنظريات العلمية، ودول الجنوب تحاول هي الأخرى-بعدما أصابها هي الأخرى من استعمار وانتكاسات تاريخية عطلت مسيرتها التقدمية-اللاحق بالركب وضمان موقع لها ضمن خارطة الوجود الفاعل من خلال تطبيقها لنماذج تنموية واستراتيجيات تحديثية، متأثرة في ذلك بالدول الصناعية.

في الواقع لا يخلو العالم الإسلامي من محاولات فكرية إصلاحية نهضوية وتجديدية جادة وجريئة تتسم بالنسقية والعلمية والوجاهة بالنظر إلى كون أزمات المجتمع العربي الإسلامي الموروثة والمتراكمة والعميقة أنتجت رواد فكر تميزوا بالأصالة والإبداع والتجديد إنطلاقا من ابن خلدون ووصولاً إلى مالك بن نبي. هذا الأخير -وفي إطار مشروعه الفكري العام وتحديد نوعية وطبيعة المشكلات التي يواجهها المجتمع الإسلامي-كرس أغلب جهده الفكري لبحث مشكلات نهوض المجتمع المسلم من الهوة الحضارية التي يعاني منها، والذي أطره بسلسلة مشكلات الحضارة التي توزعت في مؤلفات ومقالات متنوعة كونت بمجملها تراثا متنوع الواجهات.

وإذا كانت الأمة الإسلامية التي تستدعي بقوة مشروع مالك بن نبي الإصلاحي، فإنها تستدعي منه على وجه الخصوص مشكلات الإقلاع الاقتصادي التي احتلت جزءا مهما من هذا المشروع، والتي لا يضعها مالك بن نبي ضمن الصيغ الواسعة الانتشار والتي أجبرت العالم الإسلامي الاختيار ما بين تبني الإباحية الرأسمالية نموذجا أو الاشتراكية مذهباً، ولا ضمن مختلف النماذج الأخلاقية المجردة وما شابه ذلك، بل نظر إليها باعتبارها مشكلات عضوية مرتبطة بكيفية تشييد بناء قائم على الحقائق النفسية الاجتماعية في البلاد المسلمة.

إن فلسفة الانطلاق من الواقع في وضع المقدمات والتحليل العقلاني لأصل المشكلات وأسبابها لهي الصبغة الخاصة التي طبعت أفكار مالك بن نبي، حيث كان التقابل بين التخلف وأسبابه العميقة والنهضة وشروطها الأساسية لديه هو محور مشكلات الحضارة، ولا يمكن لمجتمع يفهم أو يحل مشاكله

ما لم يرتفع بفكرته إلى الأحداث الإنسانية، وما لم يتعمق في فهم العوامل التي تبني الحضارات أو تهدمها.

❖ الطرح الإشكالي للبحث

لقد احتاج مشروع الإقلاع الاقتصادي للدول الإسلامية إلى إطار فلسفي نهضوي جديد يقدم إجابات على الكثير من التساؤلات التي تطوي العملية الاقتصادية والحضارية، تتمحور كلها ضمن الإشكالية المعضلة: كيف يعيد المجتمع المسلم تحقيق توازنه الاقتصادي؟ وما هي الشروط التي توفر له صبغة الفاعلية وإمكانية الخروج من دائرة النظرية إلى دائرة الخطّة ومن دائرة اللافعل إلى دائرة الفعل؟ وتتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي عناصر المركب الحضاري في الأطروحة المالكية؟
- ما تجليات سؤال التنمية في خريطة الفكر الإصلاحية المالكية؟
- ما الإفادات التي كتبها مالك بن نبي وشكلت بناء لما يمكن تسميته مشروع إقلاع اقتصادي؟

❖ فرضية البحث

يتأسس البحث في هيكله العام من فرضية أساسية مفادها: هناك فارق ما بين الأطروحات النظرية والجانب التطبيقي، ذلك أن تشخيص عوامل التخلف وتحديد الوصفة الناجعة يتجلى في ثنايا الفكر العربي الإسلامي الباحث عن الخروج من دائرة التخلف، لكن الأفكار والمقاربات مهما كانت جديّة وقوية لا تجدي نفعا في ظل غياب الفاعل الأساسي وهو الإنسان كمحرك لعملية التنمية، فالتساؤل المطروح هنا حول الإقلاع الاقتصادي من حيث شروطه، هذه الشروط متعددة لكنها تتماسك في وحدة عضوية بفعل المجهود الإنساني، هذا التماسك يفضي إلى معطيات جديدة في الفكر والمجتمع والاقتصاد تؤدي في النهاية إلى نهضته.

❖ هدف البحث

قضية التنمية مطروحة بقوة في الدوائر الاقتصادية، إلا أن النتيجة كانت تبني نزعة اقتصاداوية أدت إلى تكديس لمنتجات فكرية ومادية-كما يقول مالك بن نبي- عوض البناء والخلق والإبداع، فالهياكل المادية الموجودة لكن الإنتاج غير موجود، التكنولوجيا موجودة والعقلية الإنتاجية غائبة، ومنها التنمية الشاملة المتوطنة لا تعني التكديس، تأسيسا على ذلك فإن البحث يسلط الضوء على حقيقة إمكانية الإقلاع الاقتصادي في البلاد الإسلامية في علاقته العضوية بالإنسان وفق المنظور المالكي.

❖ أهمية البحث

تتضح أهمية موضوع البحث ومركزيته في كونه يعرض لقضية هامة هي قضية التنمية التي تعاضم شأنها في دراسات علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى خلال العقود الخمسة الأخيرة، وتكثف حولها جهود البحث العلمي، انطلاقا من نقطة محورية تتعلق بمحاولات تحليل آليات التخلف وأسبابه، قصد توجيه عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال رسم خطط واستراتيجيات واضحة،

تتحكم في عمليات الانطلاق التحديث وتوجيهها نحو الأهداف التي يرسمها كل مجتمع وتترجم تطلعاته نحو التقدم والرقي الحضاري.

وتتضح أهميته من كونه يسعى إلى إبراز جهود المفكر مالك بن نبي وإسهاماته المتميزة:

• أولاً: على صعيد تحليله لأزمة التخلف والانحطاط الذي أخرج المجتمع المسلم من دورته الحضارية.

• ثانياً: ثراء مشروع هذ المفكر سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الممارسة مع إمكانية تحول مشروعه إلى نواة لإقلاع حضاري نهضوي.

وهو ما يمكن من الاستفادة منه على المستوى العملي خاصة وأن هذه الأفكار أثبتت صلاحيتها وفعاليتها في العديد من الدول، ويكفي دليلاً-إن أردنا أن نسوق دليلاً-أن الدكتور مهاتير محمد رئيس الحكومة السابق لماليزيا اعترف بأنهاستلهم مشروعه النهضوي من لبنات أفكار مالك بن نبي، وإلى ما تضمنته كتبه القيمة من توجيهات فكرية صائبة.

❖ منهج البحث

طغى على البحث الطابع الإشكالي الذي يحدد معالم موضوع البحث وتوجهاته والعوائق التي جعلت من المنهج التحليلي الاستنباطي سيد الموقف، بغية استخراج أفكار خاصة من مجموع أفكار الباحث تمت بصلة إلى موضوع التنمية.

❖ هيكلية البحث

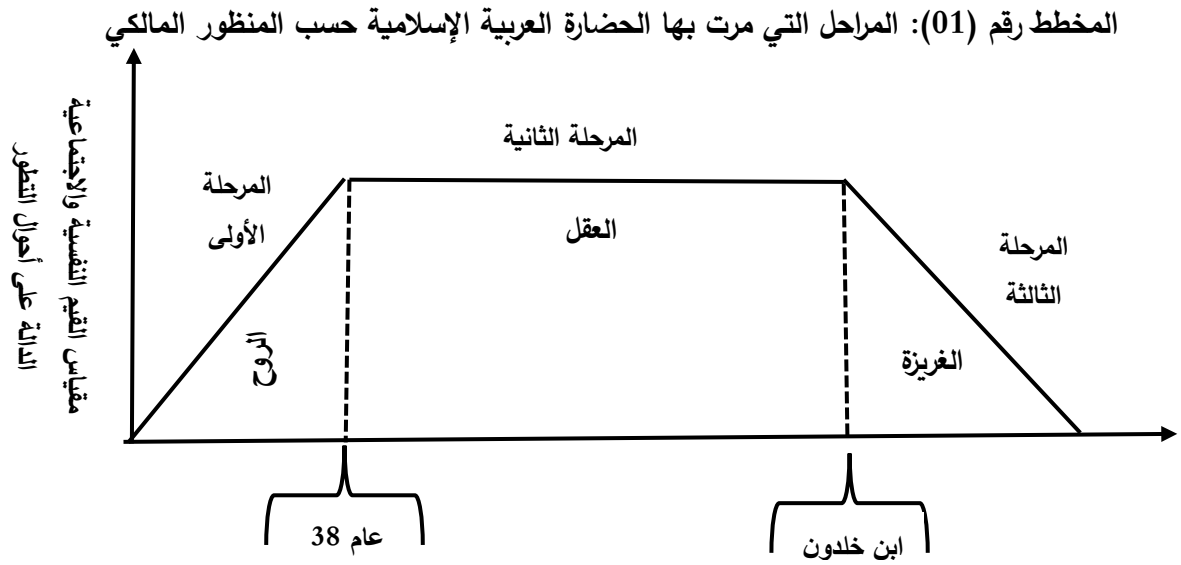
انتمت هيكلية البحث في مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات التي توزعت في ثلاث فروع رئيسية:

- النظرية التنموية عند مالك بن نبي وإعادة تشكيل النظرية الخلدونية؛
- إشكالية التخلف وعوائق التنمية في ميزان مالك بن نبي؛
- الإقلاع الاقتصادي بالمنظور المالكي بين المضامين والشروط.

2. النظرية التنموية عند مالك بن نبي وإعادة تشكيل النظرية الخلدونية

يصور كثير من المهتمين بشؤون الفكر النهضوي العربي والإسلامي فكر مالك بن نبي على أنه امتداد وتطوير لفكرة العمران عند ابن خلدون. ومعنى العمران لدى ابن خلدون يقترب من مصطلح عصري هو التنمية. وبالنظر إلى أن مفهوم التنمية يشير إلى حصيلة تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية متداخلة ومستمر، تشكل منها وبدرجات متفاوتة عاملاً مستقلاً وتابعا في آن واحد،(قنطقجي، 2019) تنتج عمراناً أو تطوراً حضارياً. فإنها تتأثر بالضرورة بهذه العناصر المكونة لها وأي اختلال في عمل أحد العناصر وصحته أو غيابه سينعكس ذلك على التنمية. وقد اختصر ابن خلدون دورة الحضارة في كلماته التالية: " إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول".(ابن خلدون، 2008، صفحة 33)

استطاع ابن خلدون أن يلخص هذه الرؤية النسبية لحركة الزمن وتطور الجماعات ويكتفها في أطوار تمر بها الدولة: تبدأ بطور التأسيس، دور الانفراد بالملك، طور الفراغ والدعة، دور القنوع والمسالمة، طور الإسراف والتبذير. (ابن خلدون، 2008، صفحة 183) الأطوار هي مراحل زمنية تحتاج إلى الوقت والمراكمة المادية، ومن ثم فإن التراكم المادي سيحدث تغييرا عميقا في بنية السلوك الاجتماعي، وهذا ما ينعكس على أداء الدولة ومستقبل وجودها. درس مالك بن نبي دورة الحضارة، وهو بهذا أعاد إنتاج فكر ابن خلدون وفق فارق الزمن بينهما. ورأى أن دورة الحضارة (التنمية) تمر عبر ثلاث مراحل، والذي يلخصه مالك بن نبي في المخطط رقم (01).



المصدر: (بن نبي، شروط النهضة، 2012، صفحة 74)

يرى مالك بن نبي أن المرحلة الأولى وهي مرحلة النهوض ناظمها فكرة دينية تستند إلى تركيب عناصر الحضارة، وتحتاج إلى تنظيم الطاقة الفاعلة لأفراد المجتمع. العمل والحركة وفق هذه الفكرة (أي الدينية) يحرران الإنسان في مرحلة صعوده من هيمنة الغرائز وأسرها. ويخضع وجوده في كليته إلى المقتضيات الروحية التي طبعتها الفكرة الدينية في نفسه، بحيث يمارس حياته في هذه الحالة الجديدة حسب قانون الروح. (بن نبي، 2012، صفحة 75) الفكرة هنا فكرة توحيد للطاقت وللروح الإنسانية، وهذا ما يجعل من دورها عامل ربط واتساق تظهر بنية مجتمع متعاون وقوي. لكن هذه المرحلة لها سقف لدى مالك بن نبي يتمثل في مراكمة الثروات والنجاح في التنمية الحضارة. وهو ما يعيد النظر في جوهر المرحلة الأولى، أي دور الفكر الديني، لينتقل الأمر إلى مرحلة العقلانية أو مرحلة الانعطاف. فالتراكم المادي وما ينتج منه من توسيع العلاقات في المجتمع الوليد سيؤدي إلى تراجع سيطرة الفكرة الروحية الدينية المغلقة على الذات، ل يبدأ دور الفاعلية الاجتماعية المتمسمة بالعقل، وإن كانت الحضارة نفسها تبلغ أوجها فتزدهر العلوم والفنون فيها، ولكن مرضا اجتماعيا يكون قد بدأ، وإن كانت آثاره

المحسوسة لا تزال بعيدة، حيث تستعيد الطبيعة سيطرتها على المجتمع والفرد شيئاً فشيئاً. (بن نبي، 2012، الصفحات 76-77)

وعندما يبلغ هذا التحرر تمامه يبدأ الطور الثالث من أطوار الحضارة، وهو طور الغريزة، التي تكشف عن وجهها تماماً. وهنا تنتهي الوظيفة الاجتماعية للفكرة الدينية التي تصبح عاجزة عن القيام بمهمتها تماماً في مجتمع منحل، وتتفكك شبكة العلاقات الاجتماعية بانحلال المجتمع إلى ذرات لا روابط بينها وتنتهي بهذا دورة الحضارة. ويرى مالك بن نبي في هذا الصدد أن كل الحضارات خضعت لنفس هذا القانون الدوري المتحكم الذي تخضع له الحضارة الإسلامية بدورها. (قنطجبي، 2019) بناء عليه، نجد أن مشكلة الحضارة عند مالك بن نبي لا تحل باستيراد منتجات حضارية موجودة بل تستوجب حل مشكلاتها الجزئية، ثم عبر عن كل منتج حضاري بالمعادلة: (بن نبي، تأملات، 2009، صفحة 171)

منتج حضاري = إنسان + تراب + وقت

وانتهي بالمعادلة: **حضارة = إنسان + تراب + وقت**

والمعادلة لا تكون صحيحة -وفقاً لمالك بن نبي- إلا بتوافر مجموعة من الشروط أهمها:

- الدين الذي يعتبر محرك الإنسان، الذي بدوره جزء أساسي من المعادلة؛
- التاريخ الذي يمكن اعتباره مخبراً للتجارب الاجتماعية.

إذا كانت الحضارة في خلاصتها عبارة عن ناتج لثلاث قضايا هي: الإنسان، الوقت، التراب، فلم لا تكون الحضارة تلقائياً حيثما توفرت هذه العناصر الثلاثة؟ إن الحضارة لا تنشأ تلقائياً بتوفير تلك العناصر، إلا بوجود عامل يؤثر في مزجها، ذلك ما يطلق عليه مالك بن نبي (العقيدة أو الفكرة الدينية التي رافقت قيام الحضارات عبر التاريخ). (بن نبي، تأملات، 2009، صفحة 171)

حضارة = (إنسان + تراب + وقت) العامل الديني (قنطجبي، 2019)

إن طابع أنسنة الإنسان، أو اجتماعية المجتمع تصنعه في المجتمع المسلم البذرة الدينية أو على لغة مالك بن نبي القرآنية فهي بمثابة قطرة الوقود في محرك الميكانيكي، إذا وهنت توقف المجتمع الإسلامي، لذلك بات لزام في منظور مالك بن نبي أن عملية البناء تمثل عملية ملء تسبقها عملية إخلاء كما ينشده المجتمع الإسلامي -غير نفسك تغير التاريخ مصداقاً لقوله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم". [الرعد: 11]

3. إشكالية التخلف وعوائق التنمية في ميزان مالك بن نبي

لم يتناول مالك بن نبي مشكلة التخلف في العالم الإسلامي بنظرة اقتصادية بحتة بل تناولها كمشكلة حضارية، ويعتبر تخلف العالم الإسلامي اليوم كحتمية بناء على نظريته في الحضارة، أي الحالة التي يكون عليها إنسان ما قبل الحضارة. الإنسان الذي يضع مشكلاته، في حدود الأشياء، وهو مظهر من مظاهر مشكلة الإنسان الذي لم يتعلم طريقة استعمال وسائله الأولية المتمثلة في التراب والزمن بصورة فعالة، مع أن فعالية الإنسان هي التي تقوم بتجديد بقية العوامل الأخرى. (بن نبي، شروط النهضة، 2012، صفحة 70)

فالتخلف بالمنظور المالك ما هو إلا نتيجة أو حاصل ضروب اللافعالية للفرد. فهو فقدان للفعالية على مستوى مجتمعيين"، (باشا، 1993، صفحة 33) إذن فالتخلف يعني عند مالك عدم الفاعلية أو غيابها لدى الفرد في المجتمع. فالفعالية كما يذهب إلى ذلك مالك بن نبي تنمو تدريجيا مع تعقد المصلحة، كما أن النشاط الاجتماعي لأي مجتمع يتصاعد بقدر ما يكون أفرادها وجها لغاية مجتمعية، أي لسد حاجات غير فردية تعبر عنها بالمصلحة العامة. (سعود، 2006، صفحة 142)

والمجتمع المتخلف وفقا لمالك بن نبي ليس موسوما حتما بنقص الوسائل المادية (الأشياء)، وإنما بافتقاره للأفكار، يتجلى بصفة خاصة في طريقة استخدامه للوسائل المتوفرة لديه؛ بقدر متفاوت من الفاعلية، وفي عجزه عن إيجاد غيرها. (بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، 2012، صفحة 52) بناء عليه فإن إقرار ابن نبي بالأولوية للأفكار على الوسائل إنما ينطلق من واقع التجربة، حيث يضرب مثلا بإندونيسيا والعراق اللذين يمتلكان أكثر الأراضي خصوبة في العالم، ورغم ذلك لم يتمكنوا من تحقيق الإقلاع، ويضرب مثلا لألمانيا التي افتقدت تجربة إقلاعها بعد الحرب العالمية الثانية للوسائل، حيث انطلقت من الصفر، لكن غناها الفكري أتاح لها بعد سنوات أن تصبح قوة مركزية.

وكنتيجة لكل ما سبق نجد أن مالك بن نبي يركز على أن المشكلة التي تواجه البلاد المتخلفة، هي مشكلة حضارة، فمالك بن نبي وبعد فحص منهجي دقيق لوضعية هذا المجتمع، وقف على هذه السلبيات في تعطيل حركة المجتمع، ويمكن بيان هذه السلبيات على النحو التالي:

1.3 الاقتصادانية الصبانية l'economisme :

إن الاقتصاد في فكر مالك بن نبي، ليس فقط علما نتعلمه أو منحنيات بيانية وأرقام نتلاعب بها لأغراض ديمagogوجية، ولكنه قبل كل شيء وعيا واستعدادا فكريا وسلوكيا أو بكلمة واحدة ثقافة، إن الاقتصاد ليس خارجا عن ذات الإنسان، بل هو جزء من جوهره وذاته، إنه تراكيب ذهنية قبل أن تكون مسألة مواد أولية أو مال أو تكنولوجيا أو حصص في السوق. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 37)

بما أن هذا هو مفهوم الاقتصاد -وفق مالك بن نبي- فما هي الاقتصادانية التي أراد مالك بن نبي أن تكون واضحة في عقولنا؟ وما هو دورها في تعميق ظاهرة التخلف في دول العلم الثالث؟ يطلق مالك بن نبي مصطلح الاقتصادانية أو المعاشية، على حالة التشويه والتهيه التي يعرفها الاقتصاد في بلدان العالم الثالث بشكل عام والمسلم منه بشكل خاص؛ فالاقتصادانية مظهر من مظاهر الاقتصاد المزيف الذي يناقض التنمية. فمعالجة بن نبي للحالة المتدهورة للاقتصاد الإسلامي تنطلق من فرز حقيقي للموقع الذي يتواجد ضمنه العالم الإسلامي بين حالة الاقتصاد الذي هو شيء يقوم على قواعد متينة وحقائق واقعة. فيما تشير حالة الاقتصادانية -كما يصفها مالك بن نبي- إلى "فقاعة غاز لا تحوي أي واقع اقتصادي، بل هي أسوء، إنها ظرف بيدي ألوان قوس قزح للألاءه براقه، إنه يحوي أوهام خلاية ضائعة وتناقضات تدعو للسخرية"، (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة

37) حيث كان الاعتقاد السائد، أن الإقلاع الاقتصادي ما هو إلا مسالة أموال ومخططات وتعاون دولي متجاهلين أن التراكيب الذهنية لهؤلاء والمعادلات الاجتماعية لأولئك لم تكن على الدوام قابلة للتبادل، وأن الأفكار والذهنيات ليست من طبيعتها الحياد كما هو الشأن بالنسبة لعوامل الإنتاج ذات الجوهر المادي البحت كرؤوس الأموال والمواد الأولية والعتاد. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 35)

وسبب تنامي ظاهرة الاقتصادانية حسب بن نبي هو أن الوعي الاقتصادي لمينمو في ذهنية الإنسان المسلم كما حدث في الغرب، (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 36) ونتيجة لغياب هذا الوعي في عقلية المسلم يقول مالك بن نبي، وهو ما جعل المسلم يتقلب بينفكرة (الربح الحر) الرأسمالية أو (الحاجة) الماركسية.

بناء عليه، فإن النشاط الاقتصادي هو ما يسمى بعلم البيئة وهو يدرس العلاقة بين الطبيعة والإنسان وهو الذي يحدد المستلزمات الخاصة بنشاطه الاقتصادي، وعليه يرى مالك بن نبي أنه يجب أولاً على المهتمين بالاقتصاد أن يتخلصوا من الجوانب المذهبية في الأذهان ومن الجوانب التنظيمية التي تكتسبها القضية الاقتصادية بصفتها وسائل إدارة أو إشراف ورقابة، حيث يقول ما نصه: "إن مبدأ اقتصاديا لا يمكن أن يكون له أثره، ومقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها مع تجربة اجتماعية معينة". (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 18)

2.3 مجاهدة نقدية للمذاهب الاقتصادية المتداولة:

إذا تأملنا الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة المشكلات الاقتصادية، نرى أنه يضيق على نفسه مجال اجتهاده، بمقتضى مسلمات ضمنية يمكن حصرها تقريبا فيما يلي: (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 42)

- إنه يفكر أولاً على أساس أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن إيجاده.
 - أن النشاط الاقتصادي لا يمكن من تدخل المال، سواء في صورة استثمار، تنظمه وتشرف عليه قطاعات خاصة أو استثمار تهيمن عليه سلطة سياسية فيما يسمى القطاع العام.
- فالمسلمة الأولى تضطره للاختيار بين الرأسمالية والاشتراكية، فإن جنح إلى الرأسمالية فسرعان ما يصطدم بإباحيتها القائمة على مبدأ الحرية الاقتصادية في عبارة أدم سميث "دعه يعمل، اتركه يمر"، كما يتعارض مع بعض شروطها الفنية لأنها تقتضي استثمار المال بوصفه الوسيلة الوحيدة لدفع عجلة الاقتصاد، وإذا بها تلجأ إلى عملية تجميع الأموال وتركيزها في المؤسسات معينة كالبنوك لتقوم هي بتوزيعها وتوظيفها في القطاعات الإنتاجية المختلفة على أساس الربا في عمليتي التجميع والتوزيع.
- وإذا اختار المسلم هذا الاتجاه يغوص في محاولة تخليص الرأسمالية من الربا، لأنه محرم في الإسلام، وإذا به يحاول تخليص جسد من روحه، ويأمل أن الجسد يبقى حيا، وبعد خيبة أمل المسلم في الرأسمالية، يلتفت إلى الاشتراكية لا لأنه يحبذ منطلقاتها المذهبية، بل لأنه وجد أن مساوئ الرأسمالية تتناقض أخلاقيا وتقنيا مع الفقه الإسلامي.

وهنا أيضا، سرعان ما يصطدم المسلم ببعض جوانب هذه الخطط الاشتراكية المتعارضة مع الفقه الإسلامي، فيما يخص تحديد الملكية أو إلغائها، بغض النظر عن التعارض الأساسي بين المادية والإسلام، الأمر الذي يجعل النظرية الماركسية غير قادرة في الميدان الاقتصادي لأنها مست دون أن تعر الطاقات الإنتاجية في جوهرها. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 44)

يثير هذا الطرح إشكالية غاية في الأهمية وهي: كيف تساهم هذه الأفكار في تعميق التخلف والتشويش على جهود إعادة البناء الحضاري الإسلامي؟

إن الأفكار ليست هائمة على وجهها في التاريخ بمفردها، لأنها بحاجة إليوسط. فلا وجود لها إلا في عقل الإنسان، ولا أثر لها إلا عليه، والفكرة الواحدة يمكن أن تولد في عقل فرد واحد، ثم تنتشر بعد ذلك لتشمل الجماعة كلها. وهذه هي النقطة التي أراد بن نبي أن يقف عندها لأنه لم يكن يسع إلى التنظير بقدر ما كان يسعى إلى إيجاد حلول لمشاكل ملموسة، حيث حذر في كتابه "مشكلة الأفكار" من خطورة الأفكار التي تستعار من ثقافات أخرى بدون ترشيح ودون النظر في قيمتها الاجتماعية، واصطاح عليها بمصطلح "الأفكار المميتة"، (بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، 2012، صفحة 153) وأشار في كتابه "وجهة العالم الإسلامي" إلى أن "ما تعانيه البلدان النامية من اختلاط وفوضى في الميادين الفكرية والخلقية أو في ميادين السياسة، إنما نتيجة ذلك الخلط في الأفكار المميتة، تلك البقايا غير المصفاة، ومن الأفكار المستعارة، تلك التي يتعاضم خطرها كلما انفصلت عن إطارها التاريخي والعقلي"; (بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، 2013، صفحة 81) فالنوع الثاني أي الأفكار المنقولة أو المستوردة تتميز بفعاليتها في سياقها الحضاري الغربي غير أنها تفتقد لفعاليتها حينما تنقل للسياق الحضاري الإسلامي، لأنها نقلت بطريق "التكديس" وليس بطريق "البناء".

إن المسلمين، في جهلهم بهذه الاعتبارات، قد وجدوا أنفسهم في وضعية فقدوا فيها كلاً من أصلاتهم وفعاليتهم، ذلك أنهم لم يبقوا أوفياء لنماذجهم الكلية الأصلية، ولم يبنوا أفكار الغير. يقول بن نبي: "إن المجتمع الإسلامي يعاني من السخط الإلهي Némésis الصادر من النماذج الكلية في محيطه الثقافي بالذات، كما يعاني من الانتقام الشديد على يد الأفكار التي استعارها من أوروبا دون نظر في الشروط التي منشأها أن تُحافظ لها على قيمتها الاجتماعية. وينجم عن ذلك فقدان الحيوية في الأفكار الموروثة وفي الأفكار المكتسبة، وهو الأمر الذي يخل إخلالاً خطيراً بالتطور المعنوي والمادي في العالم الإسلامي. إننا نجد من جهة أن تلك الأفكار التي أثبتت فعاليتها في تشييد الحضارة الإسلامية منذ ألسنة صارت اليوم غير فعالة وكأنها فقدت صلتها بالحقبة الواقعة. ومن جهة أخرى نجد أن أفكار أوروبا التي شيدت ما نُسّميه بالحضارة الأوروبية قد فقدت فعاليتها في العالم الإسلامي الحالي. فقد انفصل المسلمون عن النماذج الكلية لمحيطهم الثقافي الأصلي، كما لم يُرسوا قواعد الإتصال بالمحيط الثقافي الأوروبي بعد كما فعلت اليابان... إن المجتمع الإسلامي اليوم يدفع ثمن خيانة النماذج الكلية... وهي اللحظة الأليمة التي

يشهد فيها المسلم تمزقا إلهطرين: فهو المسلم الملتزم الذي يقيم صلواته في المسجد، ويخرج من المسجد ليصير ذلك المسلم العملي الغارق في عالم آخر". (بوكروخ، 2016)

وفي هذا الصدد بينت الإفادات المالكية فشل خطط اقتصادية لمفكرين اقتصاديين من أوروبا حاولوا تطبيقها في دول مسلمة، مثل خطة الألماني د. شاخنت لتنظيم اقتصاد ألمانيا، والتي نجحت بصورة مذهلة في ألمانيا في أربعينيات القرن العشرين، بينما فشلت في إندونيسيا رغم الاستعانة بنفس الشخص ونفس الخطة بعدها بسنوات قليلة. ويفسر مالك بن نبي فشل خطة د. شاخنت في إندونيسيا رغم ثراء إندونيسيا الطبيعي والبشري مقارنة بألمانيا إلى ما سماه "المعادلة الاجتماعية" المتمثلة في الفرق بين الثقافة والخلفية الحضارية للمواطن الألماني والإندونيسي، هذه المعادلة لا تأتي لوحدها بل هي نتيجة عمل جاد ودقيق طويل الأمد، بناء عليه فإن الحركة الاقتصادية من المنظور المالكي ليست هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد؛ بل هي متطورة بجوهر اجتماعي عام. ولن يحقق الاقتصاد فعالية كاملة إلا في إطار الشروط التي توفرها له تجربة اجتماعية معينة. إن مبدأ اقتصاديا لا يكون صحيحا إذا دخل في صراع مع المعادلة الفردية؛ التي تسيطر على المحيط الذي نريد تطبيقه فيه، والأمر لا يتعلق في بداية تجربة اجتماعية ما يحل المعادلة الاقتصادية فقط، ولكن بتكييفها مع معادلة فردية. فالقضية ليست اقتباس أفكار وتكديس تجارب، لكن تكييف هذه التجارب مع المعادلة الاجتماعية التي يتمتع بها كل فرد في مجتمعه. (بحيري، 2018، صفحة 70)

4. الإقلاع الاقتصادي بالمنظور المالكي بين المضامين والشروط

دشن مالك بن نبي مباحث المشروع الاقتصادي الإسلامي بمفهوم اقتصادي مهم جدا، وهو مفهوم الإقلاع الاقتصادي، الذي يختصر عمليات كبرى وأنشطة ينبغي إنجازها إذا ما أريد للمشروع الإسلامي الاقتصادي أن يبدأ عمله. ويعني الإقلاع الاقتصادي التفكير والتخطيط وخلق الظروف الاجتماعية وتفعيل الطاقات والاستعداد النفسي للشروع في تنفيذ الخطة. (مصطفى، 2011)

3.1 مضامين الإقلاع الاقتصادي

كما يستبدل الثوب القديم تستبدل الأمم الأفكار التي انحطت بسببها، وبذلك تتجسد الحركة الاقتصادية بتغير الإنسان نفسه، باعتبار أن الإنسان هو محور الحضارة، وعليه فإن أي تفكير في مشكلة الإنسان هو في الأساس تفكير في مشكلة الحضارة، والتغيرات التي تحدث في عالم الاقتصاد في جوهرها تغيرات حضارية تعترى القيم والأذواق في منعطفات التاريخ التي لا تؤثر في الاقتصاد فقط بل تؤثر في محتوى النفوس.

وفي هذا الصدد يرى مالك بن نبي أن الاقتصاد مهما كانت نوعيته المذهبية ما هو إلا تجسيم للحضارة، على شرط أن نحدد بصفاتها مجموعة الشروط المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يقدم الضمانات الاجتماعية لكل من يعيش فيه. فهذا التحديد الوظيفي للحضارة يجعلنا نرى فيها جانبيين: الجانب الذي يتضمن شروطها المعنوية، في صورة إرادة تحرك المجتمع نحو تحديد مهامه الاجتماعية والاضطلاع بها، والجانب الذي يتضمن شروطها المادية، في صورة إمكان، أي أنه يضع تحت تصرف

المجتمع الوسائل الضرورية للقيام بمهامه، أي بالوظيفة الحضارية. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 61)

وعليه يمكن اختصار رؤية مالك بن نبي لأي نهضة حضارية في المعادلة التالية:

إرادة حضارية + إمكان حضاري = نهضة حضارية

إذن يستخلص مالك بأن الحضارة هي: هذه (الإرادة) وهذا (الإمكان) بحيث يمكن القول: إن الاقتصاد هو الصورة المحسومة لهذه الإرادة ولهذا الإمكان في ميدان خاص هو ميدان الاقتصاد. كما يمكن تقديم متوسط الدخل الفردي السنوي كمجرد تعبير عن الإمكان الحضاري أو علنا الضمانات الاجتماعية بطريقة الأرقام. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 61)

والسؤال هنا ما العلاقة النسبية بين الإدارة الحضارية والإمكان الحضاري في الظروف الواقعية

الموضوعية التي تواجه منذ نقطة الانطلاق؟ لقد أجاب بن نبي على هذا السؤال مسترشدا بتجربتين: (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، الصفحات 61-62)

■ **الأولى:** انطلاق الأمة العربية في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم من نقطة الصفر من حيث (الإمكان)، إذ لم يكن لديها شيء للاضطلاع بمهامها الجسيمة في المجال الاجتماعي والسياسي والعسكري، ومع ذلك قامت الأمة بهذه المهمات دون إهمال ولا إرجاء حتى يكمل (إمكانها) البسيط بحيث استطاعت تنفيذ كل خططها في كل المجالات كأنما معامل ضرب Coefficient تدخل في فعالية وسائلها البسيطة فجعلها كافية لإنجاز المهمات.

■ **الثانية:** ألمانيا المحطمة بعد الحرب العالمية الثانية وهي تعيد بناءها من نقطة الصفر، أي بلا إمكان يعادل النسبة إلى ما أنجز فعلا بسبب تدخل معامل مضاعف للإمكان. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 62)

فهنا -حسب مالك بن نبي- المضاعف Coefficient هو الإرادة الحضارية بحيث لو فقد تعطل الإمكان مهما عظم حجمه المادي، إذن فالعلاقة النسبية بين الإمكان الحضاري والإرادة الحضارية علاقة سببية تضع الإدارة في رتبة السبب بالنسبة للإمكان، بحيث إذا عدنا لعلام الاقتصاد بهذه الاعتبارات فإننا لا نراه -كما يقول مالك- عالم الكميات وعالم الأرقام إلا في الرتبة الثانية، أي بعدما تبعث فيه الإرادة الحضارية الحركة والحياة. كما أن الإرادة الحضارية لا تحقق النجاح المضمون للاقتصاد إن افتقر هذا إلى عامل نفسي أو روعي ينهضه على أنه التجسيم لتلك الإرادة الحضارية التي يبعثها الإنسان، فهو -عند مالك- القيمة الاقتصادية الأولى على شرط أنتكون إرادته شرارة مقتبسة من (إرادة حضارية).

إن الإنسان والأرض والزمن عناصر لا تشتغل بطريقة فوضوية، بل في عملية تركيبية تؤدي إلى تحقيق إرادة وإمكانية المجتمع في تلك العناصر التي يجب أن تُقوَّب في تركيب بيوتاريخي غير آلي، لكنه نتيجة لتمازج نُوجِدُهُ قُوَّة فِكْرِيَّة Idée-Force مصدرها ديني أو سياسي: "إن الحضارة تُسجَل ميلادها انطلاقاً

من لحظة التراكب بين العناصر التاريخية، أي بدءاً من اللحظة التي تقوم فيها الفكرة الدينية بتغيير الإنسان وتكييف الوسط بالقدر الكافي.

لذا يرى مالك بأن العالم الإسلامي ليس يبيده أن يغير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خطة تنمية تفتق أبعادها النفسية. ويجب أن تعتمد النهضة الاقتصادية على الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى كوسيلة تتحقق بها خطة التنمية، وكنقطة تلاق تتلقى عندها كل الخطوط الرئيسية في البرامج المعروضة للإنجاز

في هذه الحالة يكون تخطيط الاقتصاد طبقاً لإدارة حضارية تفترض شبكة توزيع شاملة تشمل كل السكان منذ اللحظة الأولى، عندئذ يمكن رسم شروط الحيوية الاقتصادية بوصفها حركة التفاعل بين المنتجين والمستهلكين عبر عملية التوزيع التي تحدد هدف الإنتاج من ناحية، ورقعة الاستهلاك من ناحية أخرى في صورة مسلمتين: (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 80)

▪ الأولى: لقمة العيش حق لكل فم.

▪ الثانية: العمل واجب على كل ساعد.

وإذا كانت المسلمة الأولى يفرضها الاختيار لمبدأ معين يلتزمه المجتمع ويسجله في دستوره كأساس، فإن المسلمة الثانية ليست اختيارية بل هي ضرورة تفرضها المسلمة الأولى كشرط لاستمرار التفاعل بين الإنتاج والاستهلاك تفاعلاً جديلاً يمكن صياغته في صورة منطقية إذ فيل: لا إنتاج من دون استهلاك ولا استهلاك من دون إنتاج. ولا يمكن التوفيق بين الإنتاج والاستهلاك إذا لم يتم استيعاب كافة الشروط النفسية والتقنية الضرورية لتحقيق عملية الانطلاق أو الإقلاع الاقتصادي Decollage في البلاد التي تعاني منذ أمد الكساد في الطاقات الاجتماعية. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 80)

2.3- شروط الإقلاع الاقتصادي

امتاز فكر مالك بن نبي بحضور خصيصة العدل الشمولي فيه، حيث التوازن الدقيق بين الثنائيات الفكرية التي تمثل (روافع) للنهوض الاقتصادي، إن تم الالتزام بها، أو (خوافض) نحو التخلف أو الانحطاط إذا اختل منهج التعامل معها. ومن خلال استقرار أهم أفكاره يمكن تلخيص أهم شروط الإقلاع في أربعة معادلات، تنتصب كل معادلة درجة في سلم الرقي الحضاري، وهي:

1.2.3 أولوية الاستثمار الاجتماعي على الاستثمار المالي

الإشكالية هنا: ماهي العلاقة التي أسسها مالك بن نبي الاستثمار المالي (الاقتصادي) والاستثمار الاجتماعي؟ وكيف وظف الاقتصادي لصالح الاجتماعي؟ وماهي الأسس التي تم اعتمادها في ترجيح الاستثمار الاجتماعي في مشروع الإقلاع الاقتصادي؟

قدم مالك بن نبي مشروعاً لحل مشكلة الإنسان، وهو من الشمولية بحيث احتوى في داخله على مشروع اقتصادي متفرع منه، وبذلك يمكن القول إن الاقتصادي كان يعمل لخدمة المشروع الحضاري وفي جوانب عدة، ومن نافلة القول هنا الإشارة إلى أن إفادات مالك بن نبي قد استوعبت كل ذلك، فبينت أن المشروع الحضاري يتمتع بنوع من الشمولية، في حين أن المضمار الاقتصادي يعمل في مجال محدد.

لهذا فإن حالة مشكلة الإنسان يتكامل في عناصر أساسية هي: توجيه الثقافة وتوجيه العمل وتوجيه رأس المال.

إن العمل ورأس المال يشكلان مفاصل مهمة في المشروع الاقتصادي الهادف إلى حل مشكلة الإنسان، وذلك من طرف أن العمل هو مثابة إنسانية تهدف إلى استثمار موارد طبيعية وبهدف إنتاج أدوات الحضارة، وفي هذا الصدد يعطي مالك بن نبي أهمية كبرى للعمل مقارنة برأس المال، حيث يقول إن "العمل وحده هو الذي يخط مصير الأشياء في الإطار الاجتماعي، ورغم أنه ليس عنصراً أساسياً كالإنسان والزمن والتراب، إلا أنه يتولد من هذه العناصر". (بن نبي، شروط النهضة، 2012، صفحة 114)

إذا فالقضية بالنسبة للعالم الإسلامي ليست قضية إمكان مالي لكنها قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية أي الإنسان والتراب والوقت في مشروع تحركه إرادة حضارية لا تحجم أمام الصعوبات، ولا ينتظر العمل بها حقنة من العملة الصعبة، ولا أي مشروع من نوع مارشال. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 71) فالعالم الإسلامي -وفقاً لمالك بن نبي- متى ما تكونت لديه إرادة واضحة للتخلف، سيجد أولاً في المجال النظري أن اختياره ليس محدوداً بالرأسمالية ولا بالماركسية، وأنه بالتالي يستطيع تعويض الاستثمار المالي المفقود لديه بالاستثمار الاجتماعي الموجود على أساس مسلمته (كل الأفواه يجب أن تجد قوتها. جميع الأيدي يجب أن تعمل)، سواء كان ذلك في نطاق مرحلي خاص بظروف ما أسميناه الإقلاع، أممكان المخطط يعني أيضاً الاستمرار إذا ما رأى المجتمع مصلحته في ذلك.

إن إعطاء الأولوية للاستثمار الاجتماعي على حساب الاستثمار المالي عند مالك بن نبي لم تكن مجرد متابعة نظرية، وإنما كانت دراسة استقرائية قائمة على ملاحظة التجارب التي عاشتها بلدان العالم الثالث، وبالتحديد الصين أنموذجاً، وعن هذه التجربة أفاد واصفاً، "إن الصين تقدمت اقتصادياً بسرعة مرموقة، لأنها طبقت منذ اللحظة الأولى في خطط تنميتها، مبدأ الاتكال على الذات، أي بالتعبير الاقتصادي مبدأ الاستثمار الاجتماعي من الإنسان الصيني، والتراب الصيني، والزمن المتوفر في كل أرض". (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 75)

وعلى هذا الأساس يرى مالك بن نبي أن التنمية الاقتصادية التي لا تأخذ الاستثمار الاجتماعي بعين الاعتبار تبوء حتماً بالفشل، فالنهضة يجب أن تتضمن الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى التي تتحقق بها خطة التنمية. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 77) ولهذا فعلى العالم المتخلف أن يغير وجهة الاستثمار حتى يتخلص من رواسب التخلف التي لحقت به في السنين الأخيرة، وأن يغير من مفهومه ليحوّله من "العمل نتاج الاستثمار" إلى "الاستثمار نتاج عمل"، ذلك أن المعادلة الأولى ذات طابع مالي في حين أن المعادلة الثانية أساساً ذات طابع اجتماعي. ويدقق أكثر فيشير إلى أن "الشيء الذي يهمننا في المجتمع الناشئ هو الناحية التربوية في

علمنا، لا الناحية الكسبية، إذ أن الناحية الكسبية لا تظهر إلا في المرحلة التي تطابق عندها علماء الاجتماع (تقسيم العمل)، وأي خلط بين هذين المظهرين يدفع المجتمع الناشئ إلى إهمال شطر من إمكاناته وإثقال كاهله بالأعباء التي لا يمكن تحملها إلا لمجتمع تطور فعلا، وأصبح شعاره: كل جهد يستحق أجر". (بن نبي، شروط النهضة، 2012، صفحة 114)

2.2.3 أولوية الإنتاج على الاستهلاك

إن واحدة من أهم مميزات المشروع الإسلامي للاقتصاد أنه مطبوع وموجه بأخلاقية الإسلام التي تحكم حركة الاقتصاد برمتها، وتقيم تعادلا بين الحقوق والواجبات، بين الإنتاج والاستهلاك، حيث نجد أن هناك علاقة بين الحقوق والواجبات تسيطر على جميع نواحي التطور الاجتماعي ومن هذا المنطلق يمكن إيجاد ثلاثة نماذج للمجتمعات يعبر عنه مالك بن نبي بالعلاقة الجبرية التالية: واجب + حق = الصفر. هذه الصورة في الجبر تسمى اللامعادلة وتعني أنه إذا كان الواجب أكبر من الحق كانت النتيجة إيجابية أي فوق الصفر، وإن كان الحق أكبر من الواجب كانت النتيجة سلبية أي تحت الصفر وإن كانا متكافئين كان الناتج صفرا. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 87)

وتحت هذه الصورة توضح العلاقة أن اختيار مجتمع يعني بالنسبة له نموا صاعدا ويقصد بذلك النهضة، حين يكون الاختيار في الصورة الجبرية إيجابيا وهذا الاختيار يتفق في التخطيط الاقتصادي مع زيادة قوى الإنتاج بالنسبة لحاجات الاستهلاك وتدل هذه الزيادة على إمكانيات الاستثمار لدى المجتمع، وإذا كان الاختيار سلبيا لبلد ما فإنه يدل على أنه نموذج المجتمع المتخلف، وبين هذين الاختيارين يوجد نموذج ساكن يقف بين النهضة والتقهقر بصورة اختيار فيه نعم ولا وتساوي صفرا في العلاقة الجبرية. (شنوف و عصمان، 2011، صفحة 23)

إن العلاقة بين الحق والواجب هي التي ترسي القواعد الأساسية لجميع ميادين التطور في المجتمع. ومن المعروف أن الفرد في الدول العربية والإسلامية يطالب بحقوقه ويؤدي بعد ذلك واجباته، في حين أن الأفراد في العالم المتطور يؤدون واجباتهم ثم يطالبون بحقوقهم طبقا لمنوال خاص يطبع ثقافتهم وتصرفاتهم.

إن العلاقة "واجب-حق" تضعنا أمام علاقة اقتصادية "إنتاج-استهلاك"، فكلما أدى المجتمع واجباته زاد الإنتاج وكلما زاد الإنتاج تمتع الاقتصاد بالوفرة والرفاهية واستفاد جميع أفراد المجتمع بهذا الخير. والعكس صحيح أيضا فكلما طالب أفراد المجتمع بالحقوق اتجه نحو التكديس والفساد والرشوة، فالسياسة التي تنهض أساسا بالمطالبة بالحقوق وتهمل جانب الواجبات لا تعدو أن تكون قد اتجهت هذا الاتجاه على أساس اختيار ضمني أو صريح بين مفهومين أخلاقيين: الواجب والحق.

وقد استند مالك بن نبي في توضيح هذه القضية على سيرة النبي صل الله عليه وسلم، في قضية المتسول الذي أتاه يسأل (لقمة عيش)، وكان من حقه أن يأخذها من المجتمع بنص القرآن الكريم من الزكاة، وكان النبي صل الله عليه وسلم. ومن الثابت ان أعمال صل الله عليه وسلم تشريع أو عبرة لأمته،

فأشار الرسول على من حوله من الصحابة رضوان الله عليهم بأن يجهزوا هذا الفقير ليحتطب، وأشار على الرجل بأن يحتطب ليأكل من عمل يده. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 87) والإفادة التي استحضرها مالك بن نبي من سيرة النبي صل الله عليه وسلم، ذهبت إلى أن الرسول في تعامله مع الأزمة الاجتماعية، فضل حلها في نطاق الواجب على الحق أو إذا قدرنا الأبعاد الاقتصادية فأننا نراه صل الله عليه وسلم يفضل الحل في نطاق الإنتاج.

يؤكد مالك بن نبي أن المجتمع لا يأخذ توازنه إلا إذا تساوى فيه حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك، ولن يتأتى هذا إلا بعملية تخطيط دقيقة ومنهجية تحترم فيها مقاييس الاقتصاد الكلي، ذلك أنه كلما ارتفع حجم الاستهلاك إلى مستوى لا يمكن التحكم فيه اتجه المجتمع نحو التبذير والفساد. أما حين يتجه منحني الطلب نحو الأسفل أي عندما يزيد عدد المستهلكين على عدد المنتجين فإن المجتمع يتجه نحو التأزم والقلّة، ونتيجة لذلك تظهر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وينحل المجتمع ويصبح أفراده يفسدون أكثر مما يصلحون، وتضمحل المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تسهر على احترام النظام، وهكذا يتجه المجتمع نحو الركود والتقهقر.

إن العالم الإسلامي قد تعثر في طريق النهضة والتنمية، فكل الجهود التي قام بها في هذا السياق باءت بالفشل، في حين انطلقت دول أخرى في نفس الاتجاه وحققنت نتائج ملموسة وأرقاما تضعها في مصاف الدول المتطورة.

3.2.3 أولوية اقتصاد القوت على اقتصاد التنمية

ناقش مالك بن نبي في كتاباته العلاقة الحيوية بين اقتصاد القوت واقتصاد التنمية من خلال تناوله لمسألة التخطيط في البلدان النامية كأولوية للتنمية والاستفادة من الفرص المتاحة، حيث يرى أن التخطيط هو مظهر من مظاهر تعجيل خط التاريخ في القرن العشرين، وهو مظهر يخص الميدان الاقتصادي، (بن نبي، مالك بن نبي، بين الرشاد والنتية، 2006، صفحة 170) ولمزيد من التدقيق يشير إلى أن فكرة التخطيط تركز على: خلق الشروط الديناميكية الاجتماعية ثم يحدد الوسائل التي ستتولى تسيير تلك الديناميكية الاجتماعية. وذلك لأننا- على حد تعبير بن نبي - لا نستثمر مانريد، بل ما نستطيع، ولا نستثمر بوسائل الغير إنما بالوسائل التي تعبالفعل تحت أيدينا. (بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، 2012، صفحة 115)

إن من أجل نجاح الخطة الاقتصادية ينبغي على البلدان الإسلامية أن تتخلى عن الاعتماد على الخارج، وأن تحرك الطاقات الاجتماعية بدلا من كل ذلك باتجاه إنجاز شروط الإقلاع الاقتصادي وأن يساند هذه الخطة تشريع اجتماعي-اقتصادي يستمد توجهاته من المبدأ القائل كل الأفواه تستحق قوتها، وكل السواعد يجب أن تعمل، لأن التخطيط يفقد ككل معناه التقني بدء من اللحظة التي تكون فيه الفكرة الرائدة مستوحاة من الخارج. (بن نبي، من أجل التغيير، 2012، صفحة 33)

وهنا يكون السؤال: ما هي الوسائل المتوفرة حقيقة في بلد عند نقطة الصفر من انطلاقه؟

لقد أجاب بن نبي على هذا السؤال مسترشداً بالتجربتين الألمانية والصينية؛ فلقد بدأت ألمانيا في التحرك عام 1948م بخمسة وأربعين ماركا (45)، ولذا فقد كان استثمارهم الحقيقي في رأسمال الأفكار التي هي في رأس كل ألماني، في تصميم الشعب الألماني، وفي الأرض الألمانية التي كانت فقيرة ومحتلة من الآخرين لكنها كانت السند اللازم لكل نشاط. وفي نفس الفترة أقلعت الصين الشعبية في شروط أشد قساوة وبدمار أكبر خلفته الحرب وبغض النظر عن خيار الصين الأيديولوجي فقد أنشأت رأسمالها من الأفكار الأولية، وأن تجربتها في بيئة اجتماعية اقتصادية كبيرة الشبه بالبلد الإسلامية تلقي كثيراً من الضوء على الرسائل البدائية للإقلاع. (بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، 2012، صفحة 116) إن هذه الإمكانيات التي انطلقت منها الصين، وهذه الإمكانيات تتوافر لأي أمة أو بلد في هذا المستوى الصفري هي: (بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، 2012، صفحة 116)

- الزراعة وهي في حالة بدائية إلى حد ما؛
- ما يتوفر لديه من مواد أولية في السوق وفي باطن الأرض؛
- طاقة العمل أي الأيدي العاملة وما يمكن تحويله إلى ساعات عمل فعلية.

فالبالدان النامية -وفقاً لمالك بن نبي- تستمر بقدر الوسائل المتاحة والمتمثلة في القطاع الفلاحي والمواد الأولية الخام ورأس المال الاجتماعي. هذا الرصيد الاقتصادي لأي مجتمع نام، وكل قرض أو مساعدة تأتي من الخارج لا يمكن أن يكون القاعدة التي يقوم عليها مخطط ما.

ومن خلال هذه الإمكانيات البسيطة يمكن الانطلاق اقتصادياً على مرحلتين: (بن نبي، مشكلة

الأفكار في العالم الإسلامي، 2012، صفحة 116)

- مرحلة اقتصاد الكفاف؛

- مرحلة اقتصاد التطور - أي الإقلاع بمعنى الكلمة

وهذا يعني من الناحية النظرية أنه لا يمكن تحقيق اقتصاد تنمية بطريقة مستقلة عن اقتصاد متين لتحقيق القوت، وهكذا نلمس الرباط الحيوي بين اقتصاد القوت واقتصاد التنمية في بلد اختار طريقة الاستثمار الاجتماعي مع مسلمته الأساسيتين، إذ لكي نحرك السواعد كلها لابد من توفير القوت لسائر الأفراد، وذلك يعني في المخطط، إنتاج أقصى ما يمكن من الغذاء، لتوزيعه في أليق صورة، بين ما يخزن للاستهلاك وما يوفر للتصدير في نطاق مقتضيات التنمية. (بن نبي، مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، 2006، صفحة 187) ولإثبات هذه الأطروحة يستشهد مالك بن نبي بالتجربة الصينية، التي قدم فيها القطاع الزراعي وحده، على الأقل في العقود التي تلت عام 1948، الوسائل التي أتاحت للصين أن تواجه مشكلات الوجود (القوت) وأن ترسي بنجاح القواعد التي جعلها دولة قوية. إنها البلد الوحيد في العالم الثالث الذي استطاع أن يستثمر 20% من دخله في تجهيز صناعته، وذلك بفضل قطاعه الزراعي. (بن نبي، مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، 2006، الصفحات 187-188)

إنظروف العالم الإسلامي تقتضي عندما يريد النهضة الاقتصادية أن يبدأ بالزراعة، فهي الأساس، وهي التي تمدد ببعض المواد الخام، وهي التي تحميه من الضغوط الاستعمارية، هذا هو رأي مالك بن نبي

الذي يكرره كثيرا في كتاباته، يقول: "والأرض هي الوسيلة المأمونة - كما يقول اليوم الاقتصاديون الذين يدرسون مشاكل العالم الثالث- لضمان (إقلاع) مجتمع ما من مرحلة أولية (المرحلة ثانوية)، (بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، 2012، صفحة 36) (ولكي يصل الاقتصاد إلى مرحلة التصنيع فليس له ما يعتمد عليه سوى الزراعة من ناحية والمواد الأولية من ناحية أخرى، وهذان هما ثديا الاقتصاد الإسلامي على العموم). (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 25)

4.2.3 أولوية التكامل والاندماج الاقتصادي على الاقتصاد الوطني

الإشكالية التي تصدى لها مالك بن نبي في هذا الصدد مفادها: هل يمكننا تصور تنمية اقتصادية في العالم الإسلامي على أساس وطني؟ وماهي حدود الإمكانيات الفردية -بالنسبة لوطن- لمواجهة الضرورات الداخلية؟

يتحدث مالك بن نبي على فكرة الاقتصاد الموحد كضرورة حتمية تفرضها ظروف القرن العشرين، حيث يقول محلا: "فالاقتصاد يتطور شيئا فشيئا نحو صورة الاتحاد الاقتصادي وما البول Pool (وهو الاتحاد الذي يتشكل من أكثر من قومية) والاتحاد الصناعي Combinat، إلا معالم جوهرية لهذا التطور نحو اقتصادي جماعي يوجه الحاجات والوسائل في عدة بلدان". (بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، 2009، الصفحات 166-167)

إن هذا التوجه يستمد أسسه النظرية-وفقا لمالك بن نبي- من بعض البحوث التي تناولت اقتصاد البلدان المتخلفة، خاصة تلك التي قام بها معهد الاقتصاد التطبيقي ESEA-، والتي حللت عوامل نمو البلدان المتخلفة، حيث أثبتت أنه من بين العوامل المعوقة لهذا النمو إبقاء الاقتصاد في نطاق قومي محدود. فالقومية الاقتصادية كالقومية السياسية، فات أوانها بتأثير الحقائق الراهنة، لأن الاقتصاد يتطور نحو الاشتراكية القومية في الداخل والاشتراكية الدولية في الخارج. (بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، 2009، صفحة 168)

إن البعد الشمولي للاقتصاد عند مالك بن نبي لا يعد تصورا نظريا وحسب، وإنما له جانب عملي يجد تفسيره في كون مقسم إلى محورين محور المادة الأولية وعبر عنه بالقارة الاقتصادية الجنوبية، ومحور الصناعة وعبر عنه بالقارة الاقتصادية الشمالية، فالمحور الأول تقطنه الشعوب التي تعاني مشكلة التخلف في جميع المجالات أما المحور الثاني حسب مالك بن نبي توفر على درجة من الازدهار والرقى في الحياة الاقتصادية، وكانت ثروات العالم المتخلف مستغلة من طرف المحور الصناعي رغم الحرب الباردة التي كانت سائدة بين المعسكر الاشتراكي و المعسكر الرأسمال، ولكن مالك بن نبي يرى أنهما وجهان لعملة واحدة ، وخصوصا فيما يتعلق بمشكلة تسويق المواد الأولية و استغلال الثروات و التحكم في الاقتصاد الدولي عن طريق المؤسسات الدولية المالية.

وفي هذا السياق، يرى مالك بن نبي أنه على كل من يهيمه أمر النهوض الاقتصادي في بلد إسلامي أو في العالم الإسلامي ككل أن يأخذ بعين الاعتبار الضرورات الداخلية، كما يترتب عليه أن

يأخذ أيضا في الاعتبار الضرورات الخارجية، وهنا يسترشد بالتجربة الأوروبية التي أقامت تكتل في إطار ما سمي آنذاك بالسوق المشتركة من أجل الصمود في وجه الاقتصاد الأمريكي والياباني والصيني، وفي الوقت ذاته من أجل الزحف الاقتصادي على مناطق الحضور الأوروبي لترسي فيهما دعائم وجود أوروبي جديد بوسائل الاقتصاد. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 100)

وقد طرح مالك بن نبي عدة مشروعات مركزية تؤسس لفكرة الاندماج والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية لا سيما منها مشروع فكرة الأفروآسيوية، لتحقيق التكتل بين الشعوب في إفريقيا وآسيا، وفكرة إنشاء كمنويلث إسلامي يجمع الشعوب الإسلامية يمنحها موقعا على خريطة العالم الإسلامي. فالعمل يكون بإنشاء حلقة اقتصادية متكاملة، بمعنى إنشاء اقتصاد إسلامي مغلق يمتد على كل التراب الإسلامي مستقل فلا يتأثر بالتقلبات الخارجية وذلك لتوفر العالم الإسلامي جميع الشروط التكاملية:

- التجربة التاريخية للعالم الإسلامي كأمة تجمعها عوامل الوحدة؛
 - والخصائص الاقتصادية للبلاد الإسلامية "تنوع الإمكانيات مع تفاوت من دولة لا أخرى".
- كلها عوامل تقف ضد تصور التنمية على أساس محلي. وعليه فإن اتجاه التكامل بين أرجاء بلادنا الإسلامية لإرساء ما يسميه مالك بن نبي "الاقتصاد المشترك والموحد" صار ضرورة إستراتيجية لتحقيق الحركية الاقتصادية المطلوبة وعلى المسلمين أن يتخلصوا منها - أي من مرحلة ضعف الفعالية في الحقل الاقتصادي، أن يوحدوا إمكانياتهم وحاجاتهم حتى يحققوا في أسرع ما يمكن شروط الاكتفاء الذاتي، أي الحلقة الاقتصادية التي تستطيع الانغلاق على نفسها إذا اقتضت الضرورة الداخلية ذلك. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2009، صفحة 103)

ولتحقيق ذلك يجب أن تتخلص من المعامل المقل الذي ينقص من القدرة التأثيرية من أجل الدخول في اطراد النمو الاقتصادي، أي أن التطور الاقتصادي يجب أن يتزامن بشروط تمكن البلدان النامية من الانتقال من المرحلة النباتية إلى الوضع الإيجابي الفعال، أيمن الواجب أن نضع المشكلة أولا في مصطلحات البقاء ووضع مشكلة الغذاء في هذا الإطار، بالإضافة إلى مشكلة التوظيف الكامل للمواد المتاحة والتوظيف الكامل لهذه العناصر يؤدي بنا إلى أن نتكلم على البلدان النامية كقوة مؤثرة فعلا في العلاقات الاقتصادية الدولية. (مصطفى ، 2011)

5. الخاتمة

إن المستقريء لإسهامات مالك بن نبي في مجال التنمية والتخلف ولنظريته في الحضارة، يكشف عالما فلسفيا مليئا بالمفاهيم وغنيا بالتصورات؛ فالبحث عند مالك بن نبي جاء ذو طابع علمي واقعي وجاء منهج البحث يقوم على التغيير في المورد البشري، وعلى القضاء على أسباب التخلف والأخذ بأسباب الحضارة، كما يقوم على التوجيه الديني والأخلاقي والعملية والاستفادة من خبرات وتجارب الآخرين العملية الحضارية.

وفي إطار مقارباته حول مشاكل الحضارة استطاع بن نبي أن يقدم إطاراً منهجياً للعلاقة بين المسلم والاقتصاد وهذا الإطار المنهجي الإيجابي الذي استمد أصوله وقواعده من التحليل الاجتماعي لعقلية المجتمع المسلم مبني على التخطيط العلمي والاستثمار الاجتماعي الإنساني الذي يعتبره بن نبي أهم من الاستثمار المالي، وعليه فالطريقة المثلى للإقلاع الاقتصادي بالنسبة للبلدان المتخلفة تبدأ بالاستثمار الاجتماعي مروراً إلى تحقيق اقتصاد القوت وصولاً لتحقيق اقتصادي تكاملي يوحد الطاقات وذلك عن طريق تحويل العوامل الاقتصادية من إطار القوة و السكون إلي إطار العمل والحركة أي بتوجيه عناصر الإنتاج عن طريق التخطيط الدقيق.

ومالك بن نبي يرى أن البلدان النامية في حاجة إلى ثورة ثقافية لتحريك النفوس فالتنمية لا تستورد ولا تشتري بل هي تراكيب ذهنية ومعادلات اجتماعية قبل أن تكون مسألة بحث عن الأموال من أجل الاستثمار. ليتضح أن من أعظم أخطاء التي ارتكبتها الدول الإسلامية في محاولتها للخروج من دائرة التخلف، هي اعتمادها على علاقة تبعية فكرية مع الدول المتقدمة، وأهملت الكثير من طاقاتها الفكرية والحيوية. وهنا يؤكد مالك بن نبي أن الفعل الثقافي هو أساس الفعل التنموي، فبدون صياغة ثقافية للإنسان لا يمكن تصور نجاح خطة التنمية.

وتمثل نظرية الحضارة في الفكر المالكي مرجعية التجديد الحضاري الذي هو أساس كل بناء حضاري، لذا وفي سياق هذا الطرح يعتقد أن أزمة العالم الإسلامي في جوهرها هي أزمة حضارة، ولما كانت الغاية هي تحقيق النهوض في هذا المجتمع وإدماجه في حركة التاريخ، كان لزاماً تدارس عناصر المركب الحضاري الذي سيسهم في إنجاز مشروع الإقلاع وأي عمل تنموي هادف في المستقبل، والتي تستند على ما أسماه بنظرية الإنسان والتراب والوقت، والتي يركز فيها على فاعلية إنسانية تقوم على تغيير الإنسان أولاً ثم تغيير محيطه ثانياً بما يتفق وخصوصيته الثقافية، وتحصل هذه الفاعلية بتوفر جملة من الشروط والعوامل النفسية والمادية، وتوفر الإرادة والقدرة على إبداع المعرفة وإنتاج الأشياء، وإرادة التنمية وفقاً للمنظور المالكي هي محور الابتعاث ومكمن القوة التغييرية لدى أي مجتمع.

6. قائمة المراجع:

- ابن خلدون، ع. (2008). مقدمة ابن خلدون. مصر: دار العقيدة.
- باشا، ع. خ. (1993). إشكالية التخلف والمعادلة التنموية. مجلة الفيصل، العدد 196، السعودية.
- بحيري، ق. (2018). محطات اقتصادية في فكر مالك بن نبي. الجزائر: الأصالة للنشر والتوزيع.
- بن نبي، م. (2009). تأملات. سوريا: دار الفكر المعاصر.
- بن نبي، م. (2006). مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه. سوريا: دار الفكر.
- بن نبي، م. (2009). المسلم في عالم الاقتصاد. سوريا: دار الفكر المعاصر.
- بن نبي، م. (2009). فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ. سوريا: دار الفكر.
- بن نبي، م. (2012). شروط النهضة. الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع.

- بن نبي، م. (2012). مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي. الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع.
- بن نبي، م. (2012). من أجل التغيير. الجزائر: دار الوعي.
- بن نبي، م. (2013). وجهة العالم الإسلامي. الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع.
- بوكروح، ن. (2016). 26 سبتمبر. (الأفكار الميئة والأفكار المميئة) تاريخ الإطلاع: 2021/12/25 .
Récupéré sur <https://www.aljazairalyoum.com>.
- سعود، ا. (2006). التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، الطبعة الأولى. لبنان: دار الهدى.
- شنوف، ش & عصمان، م. (2011). الاقتصاد العالمي العادل -مالك بن نبي نموذجاً -الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل. (pp. 1-31)الجزائر: المركز الجامعي غرداية.
- قنطقجي، س. م. (2019). يوليو 31. Récupéré sur <https://kantakji.com>. (النظرية التنموية في فكر ابن خلدون ومالك بن نبي، أطلع عليه يوم 2021/12/27).
- مصيطفى ، ب. (2011). 02 سبتمبر. (المسألة الاقتصادية في فكر مالك بن نبي، تاريخ الإطلاع: 2021/12/27). Récupéré sur <http://www.binnabi.net/detail/>.